S/2003/449

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
21 April 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة أولى مدتها ١٢ شهرا. ففي الفقرة ١٣ من ذلك القرار، طُلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس بشكل مباشر ومنتظم على التقدم المحرز في تنفيذ القرار، بما في ذلك، خصوصا، التقدم المحرز باتجاه تحقيق العناصر الأساسية من خطة تنفيذ الولاية. ويتضمن هذا التقرير وصفا لأنشطة البعثة منذ تقريري المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1223).

٢ - وقد وقعت في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٢ والشهور الأولى من عام ٢٠٠٣ سلسلة تبعث على الانزعاج من الحوادث المتصلة بالأمن في جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية. وكانت تلك الحوادث موضوعا لإحاطات شفوية قُدمت إلى مجلس الأمن في ٤ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي تقرير خاص مؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/243)، اقترح إدخال عدد من التعديلات على خطة تقليص قوام البعثة لتمكين البعثة من إنجاز المهام المنوطة بها في ضوء هذه البيئة المتغيرة. وفي القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أيد مجلس الأمن مقترحاتي لتعديل خطة تقليص قوام عنصر الشرطة في البعثة، كما أيد وضع جدول زمني منقح لتقليص قوام العنصر العسكري في البعثة، وطلب وضع استراتيجية عسكرية مفصلة لهذا الجدول الزمني المنقح. ويستجيب هذه التقرير أيضا لذلك الطلب.

230403 220403 03-32882 (A)

ثانيا – التطورات السياسية في تيمور – ليشتي

٣ – كان التغير المشار إليه أعلاه في البيئة الأمنية أهم تطور حدث خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ومع ذلك، يجب النظر إلى السعي وراء إيجاد حل لهذه المشاكل المباشرة في سياق العملية الطويلة الأجل لإقامة دولة مستقلة قادرة على الاستمرار. فتوطيد أركان المؤسسات السياسية في تيمور – ليشتي، وإقامة إدارة احترافية متجردة من الصبغة السياسية، إلى جانب التطوير التدريجي لثقافة الحكم الرشيد المسؤول وتراث الحوار الديمقراطي التعددي، هي كلها عناصر أساسية لاستقرار البلد وتقدمه اجتماعيا واقتصاديا. كما أن استمرار الالتزام من جانب القيادة التيمورية والدعم التام من جانب المجتمع الدولي أمر أساسي لنجاح هذه العمليات.

٤ – وكان تصديق البرلمان الوطني في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على مجموعة تضم ست من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، فضلا عن أربعة بروتوكولات اختيارية، يتسم بأهمية خاصة كرمز لالتزام البلد بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شددت حكومة تيمور – ليشتي على أهمية الحكم بصورة أكثر انفتاحا تقوم على المشاركة وتكفل المساءلة. وقد أنشأت في هذا الصدد ممارسة تقضي بإيفاد وزراء الدولة ونواب الوزراء للعمل في المناطق النائية لفترات ممتدة، بينما يقوم كبار المسؤولين التيموريين بزيارات أكثر لتلك المناطق.

٥ – وكانت الجهود المستمرة من جانب قيادة تيمور – ليشتي لضم مجموعة أكثر تنوعا من القطاعات التيمورية في الحوار السياسي أمرا أساسيا للإنتاجية ولاستقرار البنية السياسية للبلد. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير، رعى الرئيس كاي رالا ''زانانا'' غوسمياو اجتماعا لل ''الحوار الوطني'' سعيا وراء معالجة بعض من هذه المسائل، ومعالجة مطالب مجلس الدفاع الشعبي لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، وهي جماعة ترفض العملية الانتقالية وتدعي أنها تمثل انتهاكا لسيادة البلد. واستجابة لاستمرار الإعراب عن السخط من قبل المقاتلين السابقين وقدامى المحاربين، أنشأ الرئيس غوسمياو لجانا بدأت عملية لتحديد أدوارهم كخطوة نحو إيجاد السبل المناسبة للاعتراف بمساهمتهم في استقلال البلد. وفي غضون ذلك، وقعت مؤخرا ستة من أحزاب المعارضة السياسية الممثلة في البرلمان الوطني بروتوكولا لوضع برنامج للوحدة الوطنية.

٦ – وأعلنت الحكومة سنة ٢٠٠٣ سنة لإعادة الهيكلة الإدارية والعدالة للتشديد على هذين المجالين العريضين من مجالات النشاط باعتبارهما يتمتعان بالأولوية. وفي ١٠ شباط/فبراير، عينت الحكومة ٦٥ مديرا جديدا على مستوى المقاطعات الفرعية. وفي حين

ينتظر أن تؤدي هذه التعيينات إلى تحسين توفير الخدمات، فإن انتماء الغالبية العظمى من المعينين للحزب الحاكم، الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، يثير القلق من أن ذلك يمكن أن يضفي طابعا أكثر سياسية على الإدارة، كما يبرز أهمية تجريد عملية الاختيار من الصبغة السياسية. ووُزعت مسؤوليات الإدارة الحكومية والداخلية بين وزارتين منفصلتين خلال شهر شباط/فبراير. وتدور داخل الحكومة مناقشة لمقترحات لانتخاب رؤساء الوحدات الإدارية الأصغر.

٧ - كما تم إحراز تقدم متواصل في تطوير العلاقة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي. ففي شباط/فبراير، تولى سفير تيمور - ليشتي الجديد مهامه في جاكرتا، في حين أوضحت إندونيسيا أنها ستستعيض قريبا عن مكتب ممثلها الحالي في ديلي بسفارة رسمية. واجتمع في ديلي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ الفريق التقني لتعيين وترسيم الحدود بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، الذي يضم أعضاء من البلدين على حد سواء، وذلك عقب التأجيل الأول الذي أشرت إليه في تقريري الخاص. وأشار ذلك الاجتماع إلى أنه يمكن الاتفاق بسهولة نسبية على قرابة ٨٠ في المائة من الحدود بين البلدين بعد إجراء تحقق ميداني مشترك. بيد أنه يظل من غير المؤكد أن تتوصل إندونيسيا وتيمور - ليشتي بحلول يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى الاتفاق على الخط الذي يشكل الحدود، رغم التزامهما الرسمي بذلك الهدف. فالتقدم سيتوقف على بذل مزيد من الجهود من جانب البلدين، كما سيتطلب مساعدة خارجية لإنجاز عمليات المسح الميدانية وغيرها من المهام التقنية.

٨ - وعلاوة على ذلك، وفي حين أعدت الأفرقة التقنية الأخرى مشاريع اتفاقات لإنشاء نظام سلس لإدارة الحدود، وتنظيم الأسواق في المناطق الحدودية، وتيسير تبادل المعلومات بين قوات الشرطة عبر الحدود، من أجل التوقيع عليها، فإنه لم يتم تحقيق تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق السابق بشأن إنشاء خدمة لحافلات الركاب لربط جيب أويكوسي ببقية تيمور - ليشتي، وبشأن الاتفاق غير الرسمي الذي من شأنه أن يسمح للمقيمين في اويكوسي بالعبور إلى المناطق المجاورة في تيمور الغربية دون جوازات سفر أو تأشيرات. ولأسباب اقتصادية وإنسانية على حد سواء، يتعين بذل مزيد من الجهود لحل هذه المسائل.

٩ - وفي الأجل الطويل، فإن تسليم الأشخاص الموجودين في كل من إندونيسيا وتيمور - ليشتي من المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة عام ١٩٩٩ إلى يد العدالة سيؤدي أيضا إلى تعزيز العلاقات بين البلدين؛ ومرة أخرى، يُعد الالتزام السياسي عنصرا أساسيا إذا ما أريد الوصول إلى هذا الهدف.

١٠ - كما واصلت حكومة تيمور - ليشتي جهودها من أجل تطوير علاقتها بالدول الأخرى في المنطقة وخارجها. فقد انضمت تيمور - ليشتي إلى حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمة الحركة المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير، ومن المنتظر أن تصبح عضوا إقليميا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ٣٠ نيسان/أبريل.

١١ - ويفترض أن التقدم الكبير المحرز بشأن الاتفاقات المتعلقة بالموارد البترولية سيساعد على تهيئة الأرض لمزيد من التنمية الاقتصادية لتيمور - ليشتي. ففي ٦ آذار/مارس، أبرمت تيمور - ليشتي وأستراليا اتفاق توحيد المعايير الدولية لحقل الشروق العظيم، الذي يمتد عبر منطقة التنمية البترولية المشتركة في منطقة صدع تيمور، على أساس أن الاتفاق لا يمس بموقفيهما في المفاوضات المتعلقة بالحدود البحرية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أيضا، صدقت أستراليا وتيمور - ليشتي في ٢ نيسان/أبريل على معاهدة بحر تيمور، التي تنص على جملة أمور منها تقاسم العائدات المتحققة من منطقة المعاهدة بين البلدين، بحيث تحصل تيمور - ليشتي على ٩٠ في المائة منها. وستشكل الإيرادات الآتية من تلك التطورات عنصرا بالغ الأهمية في عائدات البلد مستقبلا، ويمكن، إذا ما توخت الحكومة الحرص في إدارتها، أن تمثل موردا رئيسيا لدعم رفاه السكان وتحقيق النجاح الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

ثالثا - مساهمة الأمم المتحدة

ألف - مساهمة البعثة

١٢ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت البعثة أعمالها، بالتشاور الوثيق مع حكومة وشعب تيمور - ليشتي، وبالتعاون مع المانحين الثنائيين، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة تنفيذ الولاية. غير أنه من الواضح أنه يلزم توفير مزيد من المساعدة في عدد من المجالات لإنجاز المهام التي تضطلع بها البعثة. وكما يتضح أدناه، فإن دور المساهمات الثنائية سيتسم بأهمية متزايدة مع تطور عمل البعثة لدعم الانتقال إلى إطار طبيعي للتنمية.

البرنامج ١ - الاستقرار والديمقراطية وإقامة العدل

١ - دعم الإدارة العامة في تيمور - ليشتي

١٣ - استمرت عملية تطوير الإدارة العامة في تيمور - ليشتي خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وشغلت الحكومة قرابة ١٥ ٠٠٠ من بين ١٦ ٠٠٠ وظيفة مدرجة في الميزانية للإدارة العامة، التي تبدي استعدادا متزايدا لتولي مسؤولياتها بشكل كامل. غير أن توفر المديرين في المستوى المتوسط لا يزال محدودا في مجمل الإدارة العامة، في حين أن الافتقار إلى

الأطر القانونية التمكينية والنظم الإدارية المؤسسية وإجراءات العمل لا تزال تمثل عقبة خطيرة، شأنها في ذلك شأن الندرة النسبية للمهارات والقدرات الأساسية.

١٤ - ولا يزال مستشارو فريق الدعم المدني التابع للبعثة يضطلعون بدور بالغ الأهمية من خلال نقل المعارف والخبرات إلى نظرائهم في تيمور - ليشتي، بالإضافة إلى دعم عمل الإدارة عندما يكون ذلك لازما. ويخدم المستشارون حكومة تيمور - ليشتي في ١٥ من الوزارات والمكاتب. وتراقب البعثة ما يحرزونه من تقدم في إنجاز المهام المحددة في خطة عمل يتم إعدادها بالتشاور مع المشرفين الحكوميين. وللوصول بالفوائد التي يكتسبها الموظفون التيموريون إلى الحد الأقصى، يُنتظر من المستشارين المدنيين أن يرعوا المجموعة المتاحة من الموظفين، حتى وإن لم يكونوا نظرائهم على المستوى التقني. ويجري توفير تدريب لغوي للمستشارين لزيادة الأثر الذي يتركونه.

١٥ - ومن المقرر، وفقا لخطة تنفيذ ولاية البعثة، أن ينجز فريق الدعم المدني معظم أنشطته في مجالات الخدمات الأساسية والنظم القانونية في تشرين الثاني/نوفمبر القادم. ففي ذلك الوقت، يُنتظر تخفيض عددهم بنسبة ٣٠ في المائة، في حين من المقرر أن ينجز الفريق المهام المتبقية في مجالات الخدمات المالية والمركزية، فضلا عن الخدمات الداخلية، في أيار/مايو ٢٠٠٤. ولتسهيل سلاسة عملية تخفيض أعداد المستشارين وسحبهم، فقد تم تكليفهم بوضع أدلة وإجراءات موحدة للعمل ليرجع إليها الموظفون العموميون التيموريون مستقبلا، ولكي يمكن استخدامها للتدريب في أكاديمية الخدمة المدنية التيمورية.

١٦ - وسيلزم تقديم مزيد من المساعدة في عدد من المجالات، حتى بعد أن ينجز فريق الدعم المدني أعماله. وفي هذا السياق، تقوم البعثة، بالتشاور مع حكومة تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع خطة استراتيجية تحدد مجالات الاحتياج التي قد يلزم فيها توفير دعم ثنائي عقب سحب مختلف المستشارين، وتقترح خريطة للطريق لمواصلة تنمية المهارات والقدرات ذات الأهمية الحاسمة. ومن المقرر إصدار هذه الخطة بحلول منتصف عام ٢٠٠٣، بغية تيسير عملية الاستعاضة التدريجية عن المستشارين المدنيين بمستشارين يتم تمويل وظائفهم على المستوى الثنائي على النحو الواجب، وذلك من أجل الحفاظ على استمرارية التدريب.

١٧ - غير أن تجربة تيمور - ليشتي تبرز المشاكل التي يمكن أن تنشأ من جراء الاعتماد على المساهمات الثنائية. فقبل حوالي العام، رأت الحكومة حاجتها الماسة لـ ٢٢٨ من المستشارين الإنمائيين، بالإضافة إلى ١٠٠ مستشار يعملون ضمن فريق الدعم المدني. ومن بين هذا العدد الإجمالي، لم يُعين حتى الآن سوى ٤٨ مستشارا، في حين أن ما يصل

إلى ١٣٠ من هؤلاء المستشارين يمكن أن يتوفروا في منطقة البعثة بحلول منتصف ٢٠٠٣ إذا ما أوفى المانحون بتعهداتهم في هذا الصدد. غير أن ذلك سيترك عجزا يبلغ حوالي ١٠٠ مستشار تعتبر وظائفهم شديدة الأهمية.

١٨ - ولا يزال النقص الحاد في المهنيين الذين يملكون المهارة والخبرة، فضلا عن محدودية البنية الأساسية المادية، يعرقلان انتظام عمل نظام إقامة العدل في تيمور - ليشتي. وأسفر ذلك عن حدوث تأخيرات في إقامة العدل، مما أدى إلى امتداد فترات الاحتجاز قبل المحاكمة والاحتجاز دون سند قانوني سليم، فضلا عن اكتظاظ السجون بالنزلاء وحدوث حالات للقلاقل بينهم. كما أن ذلك شجع على زيادة الاعتماد على الآليات التقليدية لفض المنازعات، حتى رغم أنها قد لا توفر الحماية الكافية لحقوق الأقليات والفئات الضعيفة والنساء.

١٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، واستفادة من الخطة التي وضعتها البعثة والتي أشرت إليها في تقريري السابق، أجرت حكومة تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراضا لنظام إقامة العدل بغية تحديد المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي، ووضع استراتيجيات لتحسين فرص وصول المجتمعات المحلية إلى العدالة. وسلط الاستعراض الضوء على عدد من الشواغل الخطيرة التي تشمل الاحتياجات التدريبية، وعدم كفاية فرص وصول السكان إلى العدالة، والافتقار إلى المنشآت، وضعف إجراءات إدارة القضايا. ويجري الآن وضع اللمسات النهائية على برنامج شامل لدعم قطاع إقامة العدل؛ ومن المتوقع أن يكون هناك احتياج إلى قدر كبير من الدعم من جانب المانحين.

٢٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، تم تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، الذي يتألف من خمسة أعضاء، والذي يتولى مسؤولية تعيين القضاة وترقيتهم واتخاذ الإجراءات التأديبية ضدهم وفصلهم. غير أن هذه الهيئة الهامة لم تبدأ بعد ممارسة مهامها، حيث أن رئيس محكمة الاستئناف، الذي يتولى أيضا بحكم منصبه رئاسة المجلس الأعلى، لم يؤد بعد اليمين القانونية لتولي منصبه. وحال ذلك بدوره دون إتمام الإجراءات الرسمية لتعيين قاضيين دوليين في محكمة الاستئناف، التي لم تمارس عملها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ووقت كتابة هذا التقرير، كان هناك ٣٩ استئنافا لا تزال تنتظر دورها للنظر فيها أمام المحكمة، من بينها ثمانية استئنافات ضد أحكام صادرة عن الفريق الخاص المعني بالجرائم الخطيرة.

٢١ - وفي أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كان هناك ٣٤٤ نزيلا مودعين في سجون تيمور - ليشتي الثلاثة، العدد الأكبر منهم، ٢٣٨ نزيلا، في بيكورا؛ بينما كان في غلينو ٧٦ نزيلا، وفي باوكاو ٣٠ نزيلا. وفيما يتعلق بتوصيات بعثة التقييم المشتركة المعنية بالمؤسسات

الإصلاحية التي أشرت إليها في تقريري السابق، تم إحراز تقدم نحو تطوير مشروع لإنشاء مرفق للأحداث، كما يجري تيسير تشغيل النزلاء ذوي المدد الطويلة من خلال جهود المنظمات غير الحكومية. غير أنه لم يتم بعد تنفيذ مشاريع أخرى أوصت بها البعثة، منها وضع مدونة سلوك لموظفي السجون، وإنشاء آلية لمعالجة خروقات النظام من جانب النزلاء، وتوفير خدمات النقل للأخصائيين الاجتماعيين المسؤولين عن إعادة تأهيل المسجونين، وإنشاء آلية للإشراف على السجون، على النحو المطلوب في القاعدة رقم ٢٣/٢٠٠١ التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشأن السجون. كما أن الحكومة لم تقبل التوصية الرئيسية التي قدمتها بعثة التقييم المشتركة، وهي إنشاء لجنة وطنية للمؤسسات الإصلاحية بهدف تحديد وصياغة ووضع توجيه استراتيجي لدائرة السجون.

٢٢ - وتجري حاليا عملية إنشاء مكتب تقديم المساعدة لحقوق الإنسان والعدالة، وهو مؤسسة مستقلة ينص عليها الدستور. وفي حين لم يكتمل بعد وضع مشروع القانون الذي سيحدد ولاية المكتب، فإن من المرجح أن يُعهد إليه بمسؤولية تأمين وتعزيز حقوق الإنسان، وكفالة الشفافية، ومساءلة موظفي الإدارة العامة، ومحاربة الفساد. غير أنه يلزم توفير موارد كبيرة لكي يكون المكتب فعالا. وإنني أشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم لهذه المؤسسة البالغة الأهمية، التي ستكون بحاجة لموارد كبيرة.

٢ - تقديم المساعدة في إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة

٢٣ - ستكون المحاكمات الحرة والنزيهة وإقامة العدل بصورة محايدة مفتاحا للمصالحة، وستسهم في تعزيز سيادة القانون في تيمور - ليشتي. وقد شدد مجلس الأمن مرارا على الأهمية التي يوليها لإنجاز هذه العملية بصورة ناجحة. ويظل الدعم الدولي عنصرا حاسما في عملية تقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي وقعت عام ١٩٩٩ إلى يد العدالة.

٢٤ - وتقدم البعثة المساعدة لهذه العملية من خلال وحدة الجرائم الخطيرة التابعة لها، التي يرأسها نائب للمدعي العام يقدم تقاريره الفنية إلى المدعي العام التيموري. ووفقا لخطة تنفيذ ولاية البعثة، كان ينتظر أن تنتهي وحدة الجرائم الخطيرة في نهاية عام ٢٠٠٢ من التحقيقات في عشر من القضايا ذات الأولوية، فضلا عن خمسة تحقيقات إضافية في الأنماط الواسعة الانتشار من أعمال العنف الخطيرة. وتسير هذه العملية بصورة أبطأ مما كان مأمولا نتيجة للمعوقات التي يعاني منها نظام إقامة العدل والافتقار إلى موارد محددة، على النحو الذي أوضحته في تقريري السابق (S/2002/1223). بيد أنه تم إحراز تقدم لا يستهان به بإكمال لوائح الاتهام في تسع من القضايا العشر ذات الأولوية. وحتى الآن، تم إعلان ٦٠ من لوائح الاتهام ضد ٢٤٧ شخصا، منهم ١٤١ متهمون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية؛ وتم

إعلان ١٩ من لوائح الاتهام هذه، من بينها ١٢ بشأن جرائم ضد الإنسانية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وكما هو مطلوب، توفر البعثة الدفاع القانوني عن المتهمين الذين تصل قضاياهم إلى مرحلة المحاكمة، في الوقت ذاته الذي توفر فيه التدريب لنظرائها التيموريين. ولا تزال جهود بناء قدرات المحققين والمدعين التيموريين مستمرة بدعم من البعثة والمانحين الثنائيين.

٢٥ - ومن المتوقع أن تكتمل التحقيقات في آخر القضايا العشر ذات الأولوية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٣، وأن يتم تقديم لوائح الاتهام المتعلقة بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبمجرد إنجاز ذلك، ستركز وحدة القضايا الخطيرة على تقديم المساعدة إلى الادعاء، وإجراء التحقيقات التكميلية، حسب اللزوم، أثناء المحاكمات، وكذلك في التحقيقات ولوائح الاتهام في القضايا الأخرى المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية، مثل القتل العمد والاغتصاب والتعذيب، التي ارتكبت عام ١٩٩٩، في مقاطعات تيمور - ليشتي الأخرى والتي لا زال التحقيق لم يتم فيها أو تم بصورة جزئية فحسب.

٢٦ - وبغض النظر عن الجهود التي يمكن بذلها، ستظل العملية القضائية المتعلقة بمعالجة الجرائم الخطيرة غير مكتملة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن المتوقع ألا يصل الكثير منها إلى مرحلة الاستئناف بحلول ذلك الوقت، وألا يكون قد تم البت في عدد منها في محكمة الدرجة الأولى. وحتى الآن، لا يوجد في تيمور - ليشتي تشريع لتعيين نائب للمدعي العام مستقبلا، أو من يمكن أن يخلفوا المدعي العام الحالي في منصبه. وسيلزم توفر دعم خارجي مستمر لإكمال هذه العملية.

٢٧ - كما أن توفر الالتزام السياسي القوي سيكون عنصرا ضروريا. ولا يزال غالبية المتهمين خارج تيمور - ليشتي، ومن بينهم ٩٠ في المائة من المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ومن الأهمية البالغة احترام لوائح الاتهام في الجرائم الخطيرة، من حيث المبدأ ومن حيث إرساء السوابق على حد سواء، وتقديم هؤلاء الأفراد إلى المحاكمة.

٢٨ - ومن خلال وحدة حقوق الإنسان، تقدم البعثة الدعم والمشورة للجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة. وفي كل المقاطعات الثلاث عشرة في البلد، تضطلع اللجنة ببرنامج لتقصي الحقائق، وتقوم بإجراءات للمصالحة على المستوى المحلي، وتجري مناقشات في المجتمعات المحلية. وفي نهاية آذار/مارس، كانت اللجنة قد تلقت قرابة ٥٠٠ ٢ بيان، وهي تستهدف الوصول إلى عدد إجمالي يبلغ ٧٠٠ ٨ بيان؛ كما بدأت برنامجا للبحث الوطني؛ وعقدت جلستي استماع مفتوحتين على المستوى الوطني. وتسعى اللجنة أيضا إلى المشاركة

في أنشطة الدعوة، التي يشارك فيها التيموريون الشرقيون المقيمون في إندونيسيا. وقد يلزم توفير مزيد من الدعم لجهود الدعوة، وقدرات تجهيز القضايا، وإجراء التحليلات السياسية.

البرنامج ٢ – الأمن الداخلي وإنفاذ القانون

٢٩ – خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت البعثة الاضطلاع بمهام الشرطة على المستوى التنفيذي مع تقديم الدعم من أجل تطوير الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، التي يبلغ عدد أفرادها الآن ٥٣٠ ٢ فردا. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ ٢٥٣ من المجندين العامين الجدد في الشرطة الوطنية تدريبهم في كلية الشرطة يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، ومن المنتظر أن يُعينوا تحت الاختبار في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بعد قضائهم ثلاثة أشهر من التدريب. وفي مجموعة من الترقيات التي تمت مؤخرا، رُقي ٢٤ ضابطا إلى رتبة مفتش وتولوا مناصب إدارية هامة، منهم نائب المفوض للعمليات، ونائب المفوض للإدارة، ورئيس العمليات، فضلا عن مناصب في التحقيقات على الصعيد الوطني والقيادات على مستوى المقاطعات. ومن المتوقع أن يتم شغل مناصب رئيسية أخرى خلال الشهور القليلة القادمة.

٣٠ – وتتولى الشرطة الوطنية مسؤولية المهام الروتينية للشرطة في سبع من مقاطعات تيمور – ليشتي الثلاثة عشر. وقد بذلت الشرطة جهدا كبيرا لكسب ثقة المجتمعات المحلية التي تم نشرها فيها، واضطلعت بصورة فعالة بمهمة تسيير الدوريات الروتينية. وكان تولي الشرطة الوطنية مسؤولية أعمال الشرطة في مقاطعة لاوتم في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ يمثل أول مرة تتولى فيها الحكومة مسؤوليات الشرطة والدفاع معا في إحدى المقاطعات. ويُعد التنسيق الوثيق بين العسكريين والشرطة عنصرا أساسيا لكفالة اضطلاع الشرطة الوطنية بالدور الأولي في إقرار القانون والنظام والأمن الداخلي في المقاطعة. وستواصل البعثة تقييم ترتيبات العمل هذه، وتقديم الدعم لها حيثما يكون ذلك ضروريا.

٣١ – ويلزم بذل مزيد من الجهود لكي تضطلع الشرطة التيمورية بالدور الذي تتوخاه لها قيادة البلد في الأمن الداخلي. فلا بد وأن تتأهب الشرطة الوطنية لمواجهة تحديات العمليات المستجدة التي تطرحها القلاقل المدنية وما يبدو أنه عودة الجماعات المسلحة للنشاط، على النحو الذي أشرت إليه في تقريري الخاص، في حين أن توليها لمسؤوليتها في مقاطعات مثل باوكاو وفيكيك وديلي قد تطرح مشاكل معينة. ومع ذلك، تظل القيود المفروضة على الموارد قيودا لا يستهان بها، بما في ذلك في مجالات النقل والاتصالات والمعدات الأخرى، ومن بينها المعدات غير العسكرية للسيطرة على أعمال الشغب. والأمر الجوهري بدرجة أكبر أنه لم يتم بعد وضع سياسات للإدارة والموارد البشرية، فضلا عن وضع إطار سياسي وقانوني.

٣٢ - ويتواصل بالفعل تطوير قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بصورة واسعة في مجال مكافحة الشغب. كما تعتزم حكومة تيمور - ليشتي تشكيل مجموعات للانتشار السريع ضمن الشرطة الوطنية. وهذه المجموعات، التي ستضم في نهاية المطاف ما مجموعه ٥٠٠ ضابط، ستتألف من وحدات نظامية جيدة التدريب ومزودة بالمعدات اللازمة للرد على التحدي الذي تشكله الجماعات المسلحة. وسترابط المجموعات في مقاطعات كوفا ليما، وبوبونارو، وإرميرا، وفيكيك، وباوكاو؛ ومن المزمع نشر أول تلك المجموعات في أوائل ٢٠٠٤، بحيث تتصدى للجماعات المسلحة مع سحب العنصر العسكري.

٣٣ - وكما ينص القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، فإن تعديل قدرة البعثة على الاضطلاع بمهام تدريب الشرطة في المجالات الرئيسية، وزيادة التشديد بدرجة أكبر على عنصري حقوق الإنسان وسيادة القانون، والإبقاء على وجود أكبر في مجال الرصد وفي المجال الاستشاري في المقاطعات التي جرى فيها تسليم سلطة الضبط إلى الشرطة الوطنية، سيسهم في تعزيز فعاليتها وطابعها الاحترافي ومساءلتها وقدرتها على الاستجابة، فضلا عن تجهيزها بصورة أفضل لمواجهة التحديات المستجدة. وتجري بالفعل عملية لتجنيد مستشارين متخصصين في هذا الصدد. وفي غضون ذلك، ستتقلص المسؤوليات التنفيذية لعنصر الشرطة المدنية في البعثة مع تسليم مهام الشرطة الروتينية إلى التيموريين. ومن شأن ذلك أن يتيح تقليص عنصر الشرطة تدريجيا من قرابة ٦٢٥ فردا في أول حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى ٣٢٥ فردا في بداية عام ٢٠٠٤. ونظرا للوقت اللازم لتطوير قدرة الشرطة في تيمور - ليشتي، فإن إدماج سرية شرطة نظامية في البعثة للرد على الاضطرابات المدنية، على النحو المتوخى في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، إنما يمثل تدبيرا بالغ الأهمية في الأجل القصير لمواجهة الاحتياجات العاجلة، وكذلك خطة تعديل استراتيجية العنصر العسكري وتخفيض حجمه التي يرد وصفها أدناه. وكما يرد في تقريري الخاص، سيكون وضع ضوابط وترتيبات مناسبة للقيادة والسيطرة عنصرا حاسما في تمكين العنصر العسكري من الاضطلاع بدور نشط أثناء السنة الأخيرة من ولاية البعثة، ولكفالة سيطرة البعثة التامة على الآلية التي تكفل المساندة العسكرية للشرطة.

٣٤ - وكما ورد في تقريري الخاص (S/2003/243)، قام ممثلو الحكومة والأمم المتحدة والبلدان المانحة في الفترة من ١٧ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ببعثة تقييم مشتركة لتحديد احتياجات تيمور - ليشتي في مجال الشرطة. وكانت البعثة تهدف أساسا إلى تقييم تسليم السلطة التنفيذية إلى الشرطة الوطنية في المقاطعات ذات الصلة؛ وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الجدول الزمني لتطوير الشرطة الوطنية؛ وتقييم القدرة الحالية للشرطة الوطنية؛ والتوصية باستراتيجيات لتلبية احتياجات الشرطة الوطنية؛ ووضع برنامج لبناء قدرات الشرطة الوطنية.

٣٥ - وتستفيد حكومة تيمور - ليشتي من خريطة الطريق الواردة في تقرير بعثة التقييم المشتركة المتعلق بمهام الشرطة في وضع استراتيجية وطنية لتطوير الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في الأجل الطويل. وقد سلط التقرير الضوء بصفة خاصة على أهمية تعزيز القدرة الإدارية داخل الشرطة الوطنية، مع تحديد عدد من الاحتياجات المحددة في نفس الوقت. وقد قامت البعثة بتيسير عقد الاجتماع الأول للجنة بناء القدرات المؤسسية في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يوم ٧ نيسان/أبريل، برئاسة وزير الداخلية، لكي تبدأ وضع خطة عمل تستمر ١٢ شهرا للتصدي للتحديات المؤسسية الرئيسية. كما أن حلقة عمل دولية بشأن بناء القدرات المؤسسية للشرطة، ستعقد في ديلي يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ستتيح فرصة للقيادة التيمورية، إلى جانب البعثة والبلدان المانحة، لمواصلة مناقشة الوسائل العملية للاستجابة لتوصيات تقرير بعثة التقييم المشتركة. وستدعم البعثة تنفيذ هذه العملية، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٦ - وفي حين أصدرت الحكومة مؤخرا مدونة سلوك للشرطة، فإن الإطار القانوني لمهام الشرطة لا يزال يعتمد على القواعد ذات الصلة التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولتعزيز الثقة المحلية في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، سيكون من الضروري أيضا وضع ضوابط مؤسسية لكفالة شفافية عمليات الشرطة وضمان مساءلتها والتزامها بالسياسات المقبولة، وإنشاء آليات خارجية ومستقلة لتلقي الشكاوي والإشراف على الشرطة.

٣٧ - وعقب الهجمات التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في مقاطعة إرميرا، شجعت الحكومة تشكيل مجموعات أمنية على مستوى القرى لمساعدة أفراد حفظ السلام في العنصر العسكري وعنصر الشرطة على التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة. وفي حين يمكن، من حيث المبدأ، أن يعزز هذا التعاون من فعالية جهود إنفاذ القانون، فإن من الأهمية ألا يشجع ذلك على نشوء نمط غير مقصود من استخدام القوة غير المنظم أو الذي تحركه دوافع سياسية من جانب مجموعات شبه رسمية.

البرنامج ٣ - الأمن الخارجي ومراقبة الحدود

١ - الدعم المقدم للأمن الخارجي ومراقبة الحدود

٣٨ - يواصل العنصر العسكري في البعثة تقديم الدعم للأمن الخارجي وللحفاظ على وحدة أراضي تيمور - ليشتي، مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان تسليم المسؤوليات إلى قوة دفاع تيمور - ليشتي ودوائر الإدارة العامة المختصة. وكما يتضح من التفاصيل الواردة في تقريري الخاص، أصبحت هذه المهمة أكثر صعوبة في الشهور الأخيرة، مع تزايد الأدلة

على أن الجماعات المسلحة والميليشيات السابقة تسعى إلى فرض التأييد لها داخل البلد بهدف تقويض الاستقرار. وستظل القدرة العسكرية الدولية عنصرا لازما خلال الشهور القادمة لتعزيز الأمن في منطقة خط التنسيق التكتيكي ولتوفير الرد في الأجل القصير على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، التي تتفوق تكتيكاتها وأسلحتها وتدريبها بصورة متكررة في مناطق وعرة على قدرة أية قوة أمنية أخرى، مع تزويد القوات التيمورية في الوقت ذاته بالقدرات اللازمة لتولي هذه المهمة؛ ولكبح نشوء أية تهديدات أخرى يمكن أن تتغلب على القوات التيمورية عند انسحاب البعثة.

٣٩ - وعقب النظر في تقريري الخاص، وفي رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ واردة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام (S/2003/379، المرفق)، أقر مجلس الأمن، في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الجدول الزمني المنقح لتقليص حجم العنصر العسكري في البعثة، الذي سيساعد في تنفيذ استراتيجية مناسبة لتحقيق هذا الهدف. وكما تقرر في ذلك القرار، ستحتفظ البعثة بكتيبتي المشاة المنتشرتين حاليا داخل المناطق المتاخمة لخط التنسيق التكتيكي، إلى جانب ما يتصل بذلك من عناصر القوة، بما في ذلك التنقلات.

٤٠ - وضمن القدرة التي يتوخاها هذا الجدول الزمني المنقح، سيتبنى العنصر العسكري الاستراتيجية التالية:

(أ) تحسين القدرة على استخدام المعلومات للمساعدة في النشر التعبوي لقوات المشاة المتوفرة؛

(ب) المساعدة في زيادة التنسيق وتبادل المعلومات مع عنصر الشرطة التابع للبعثة ومع وكالات الأمن في تيمور - ليشتي بغية تحسين فعاليتها؛

(ج) تعزيز إقامة علاقات مع الجمهور وتعزيز الفهم العام لدور العنصر العسكري؛

(د) الاستفادة من القوات المتوفرة بقدر أكبر من الفعالية، والاستجابة الأسرع في حالة وقوع أحداث تتطلب نشر قوات حفظ السلام.

٤١ - وسيتم تعديل التوزيع المزمع للعنصر العسكري من عدة جوانب خلال الشهور القادمة لتيسير تنفيذ هذه الاستراتيجية. فبدلا من الانسحاب من مقاطعة كوفا ليما، ستبقى القوات الموجودة في قطاع الغرب كما هي منتشرة حاليا. وسيظل المقر التكتيكي في قطاع الغرب يواصل إدارة العمليات اليومية في هذا القطاع، في حين سيستمر نشر وحدات نظامية في مناطق عملياتها الحالية لإنجاز مهام هي في جوهرها نفس المهام التي تضطلع بها في الوقت

الراهن. كما أن تولي إدارات حكومة تيمور - ليشتي للمسؤوليات في خط التنسيق التكتيكي سيوفر مرونة إضافية؛ وكما يتبين أدناه، سيسمح ذلك للعنصر العسكري بإنهاء وجوده في المواقع الأمنية المقامة في نقاط تقاطع الطرق، وإن كان سيظل يوفر المساندة من خلال الإجراءات الموضوعة مع الشرطة الوطنية. ووضع ترتيب مشابه في أويكوسي، حيث من المزمع تسليم مسؤولية معابر الحدود إلى الشرطة الوطنية ودائرة جمارك الحدود في تيمور - ليشتي يوم ١٧ نيسان/أبريل. وسيساعد ذلك العنصر العسكري التابع للبعثة على إكمال الانسحاب من أويكوسي قبل نهاية العام. وإلى جانب هذه التغييرات في الوحدات النظامية، سيتم تعزيز قدرات الإعلام العام والعسكري للعنصر العسكري إلى حد ما من خلال إضافة عدد من الموظفين المتخصصين. أما مستويات القوات التي تنتشر في المنطقة الوسطى، بما فيها ديلي وباوكاو، فستظل كما هي دون تغيير حتى نهاية العام.

٤٢ - وقد تم تنفيذ عناصر من هذه الاستراتيجية بالفعل، مما مكن العنصر العسكري من إحراز قدر من التقدم في التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة. فمن بين الأشخاص المتورطين في أعمال القتل التي وقعت في ٢٤ شباط/فبراير في بوبونارو، تم القبض على أحدهم على الفور، بينما لقي آخر مصرعه في اشتباك مع قوات حفظ السلام؛ وألقت السلطات الإندونيسية في تيمور الغربية القبض على ستة آخرين للاشتباه في تورطهم في الحادث. وحددت قوات حفظ السلام مكان معسكر تستخدمه الجماعة المسلحة، حيث عثروا على أسلحة من بينها بندقية نصف آلية، وقنبلة يدوية من النوع الذي يتفتت إلى شظايا عند انفجاره، وحوالي ١ ٠٠٠ طلقة ذخيرة، ومعدات عسكرية أخرى، فضلا عن يوميات تشير إلى وجود عدد من الجماعات المماثلة الأخرى. كما أن التعاون الوثيق بين قوات حفظ السلام العسكرية والشرطة والسلطات المدنية أدى، في ٨ آذار/مارس، إلى القبض على رجل مسلح ببندقية نصف آلية في منطقة هاتوليا. وعلاوة على ذلك، أسفر التعاون الوثيق بين العنصر العسكري وقوة شرطة الأمم المتحدة إلى إنشاء فريق مشترك للمعلومات من أجل تنسيق عملية جمع المعلومات وتحليلها، ثم الاستجابة لها بعد ذلك. وكان هذا التنسيق واضحا في عدد من عمليات التفتيش المشتركة بحثا عن مخابئ الأسلحة المشتبه فيها، وعن الجماعات المسلحة والأشخاص المشتبه فيهم.

٤٣ - ووفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس الأمن، يهدف العنصر العسكري إلى الوصول إلى ما إجماليه ١ ٧٥٠ فردا بحلول نهاية العام الحالي. وفي غضون ذلك، سيُخفض قوام العنصر العسكري إلى ما إجماليه ٣ ٥٠٠ فرد بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٣، ثم إلى ٣ ٣٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. غير أن محدودية البنية الأساسية والموارد المتاحة

لإجراء عمليات التناوب والإعادة إلى الوطن ستتطلب تخطيطا دقيقا لتحركات القوات خلال هذه الشهور، وقد يؤدي ذلك إلى إدخال تغييرات طفيفة على التوقيت.

٤٤ - وعندما يصل قوام العنصر العسكري إلى ٧٥٠ ١ فردا، سيكون تشكيله في كتيبتي مشاة، تكونان مسؤولتين عن الجزئين الغربي والشرقي من البلد على التوالي. وبمجرد وصول قدرات تيمور - ليشتي إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بالعمليات والاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية في مواجهة التحديات المحددة أعلاه، سيعمل العنصر العسكري بعد إعادة تشكيله كقوة ردع للاستجابة بصورة وقائية للتهديدات التي تتعرض لها البيئة الأمنية؛ وفي الوقت ذاته، ستسعى إلى الاحتفاظ بثقة الشعب التيموري، بما في ذلك من خلال الأنشطة الإعلامية، ومواصلة التعاون وتقاسم المعلومات مع الوكالات التيمورية.

٤٥ - ومع إغلاق مقر قطاع الغرب في نهاية العام، يُعتزم الأخذ بهيكل معدل للقيادة، يتولى فيه قيادة العنصر العسكري ضابط برتبة ميجور جنرال، يدعمه مقر متكامل للقوة يضم ثلاثة ضباط برتبة كولونيل، يعمل أحدهم ككبير للمراقبين العسكريين. وسيظل هذا الهيكل قائما حتى إنهاء عمليات العنصر العسكري كما هو مزمع في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٤٦ - وفي سياق عملية تقليص القوام، ستتوقف فاعلية العنصر العسكري بدرجة كبيرة على مدى تمتعها بالقدرة على الحركة على النحو اللازم لتعويض التناقص في عدد أفرادها والزيادة في مناطق مسؤولية فرادى وحداتها. وسيكون من الأهمية البالغة أن تقلل البلدان المساهمة بقوات إلى أدنى حد من القيود التي تفرضها على استخدام قواتها. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة على الحركة الجوية التكتيكية المتاحة للعنصر العسكري قد وصلت بالفعل إلى أقصى حدودها، وسيتم تقليصها بموجب الخطط الحالية، رغم أن الاحتياج إلى عملياتها سيظل قائما حتى أوائل ٢٠٠٤. وسيترك توفير القدرة اللازمة في هذا المجال أثرا مباشرا على قدرة العنصر العسكري على أداء الدور المنتظر منه.

٤٧ - ويستمر تطوير قوة دفاع تيمور - ليشتي، ويتم إحراز تقدم مطرد في هذا الصدد. ومن المنتظر أن تصبح كتيبة المشاة الثانية المخطط لها جاهزة للعمل بحلول نهاية العام الحالي. وفي ضوء الخطط الحالية، لن يتم تسليم مسؤولية الدفاع عن المقاطعات حتى ٢٠٠٤. وقد اتخذ هذا القرار بمشاركة قوة دفاع تيمور - ليشتي من أجل تقليل المتطلبات التنفيذية منها إلى أدنى حد، والمساعدة من خلال ذلك في تطويرها. غير أنه يجب ملاحظة أن تطوير قوة الدفاع يظل يعتمد على توفر الدعم من المانحين المستعدين لتوفير المعدات والتدريب والمنشآت. فتوفير أفرقة التدريب الثنائية من الدول الأعضاء يظل أكثر السبل فعالية لتطوير

قوة دفاع تيمور - ليشتي في الوقت المناسب اللازم لكفالة سحب العنصر العسكري التابع للبعثة بشكل فعال.

٤٨ - وكما أشير في تقريري الخاص، تتواصل المناقشات مع الحكومة بشأن أكثر السبل فعالية لتطوير قدرات قوة دفاع تيمور - ليشتي. وتمت صياغة عدد من البدائل لفرادى عمليات كل تشكيل عسكري، وللطرق التي يمكن من خلالها إتمام التفاعلات، بما فيها تبادل المعلومات، داخل تلك البدائل. وتحتاج هذه البدائل إلى مزيد من التطوير قبل التشاور مع البلدان المساهمة بقوات لكسب تأييدها وتفهمها لها قبل تنفيذها. وحتى الآن، لا يزال يتعين على تيمور - ليشتي إدخال مزيد من التحسينات في ميداني الدفاع والأمن من خلال الترتيبات الثنائية.

٢ - المساعدة على تطوير أمن ومراقبة الحدود

٤٩ - إن وجود نظام مستقر ومتين للحدود يُعد شرطا أساسيا لاستتباب الأمن الداخلي. وحكومة تيمور - ليشتي ملتزمة بإزالة المظاهر العسكرية من الحدود في الجانب التابع لها، وتسعى إلى تشجيع إشراك الوكالات المدنية المعنية في تيمور - ليشتي بصورة مباشرة مع الوكالات المدنية المناظرة لها في إندونيسيا. وتم تدريب دوائر الحدود، التي تضم دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وموظفي الهجرة والجوازات، وتم نشرهم في كل معابر الحدود، وفي بعض الأحيان يتم نشرهم إلى جانب موظفي دائرة الجمارك. وترى الحكومة أن الحفاظ على الأمن في المنطقة سيتم من خلال وحدتين من وحدات الشرطة الوطنية، وهما وحدة دوريات الحدود، ثم في نهاية المطاف مجموعات الانتشار السريع التي ورد وصفها أعلاه.

٥٠ - ويسعى عنصر الشرطة، إلى جانب العنصر العسكري وموظفي الإدارة المدنية في البعثة، إلى تمكين وحدة دوريات الحدود من الاضطلاع بواجباتها تماما بحلول نهاية حزيران/يونيه. وفي حين تبرعت البلدان المساهمة بقوات ببعض المنشآت والمعدات للوحدة، فإن جوانب القصور لا تزال قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالمركبات والأسلحة وبعض جوانب البنية الأساسية، مثل آبار مياه الشرب عند معابر الحدود.

٥١ - وكما أشير في موضع سابق، سيواصل العنصر العسكري برنامجه للقيام بدوريات نشطة وراء الحدود لردع ومقاومة أعمال التوغل عبر الحدود، بينما سيحتفظ بقدرته على دعم وحدات الشرطة الوطنية إذا ما نشأت تحديات تتجاوز قدراتها. ومن المزمع أيضا سحب أفرقة المراقبين العسكريين القائمين بالاتصال على الحدود، وإن كان المراقبون سيواصلون مهام مراقبة الحدود من خلال القيام بزيارات منتظمة.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٥٢ - عزز التصديق على معاهدة بحر تيمور الآمال في تحقيق عائدات كبيرة من الغاز والنفط في المستقبل القريب. ومع ذلك، تظل تيمور - ليشتي أفقر بلد في جنوب شرق آسيا، حيث يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من سكانها على أقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ما يصل إلى ٤٠ في المائة منهم دون خط الفقر، على أقل من ٥٥ سنتا في اليوم. ولا تزال أعداد كبيرة من الشباب تغادر البلد بحثا عن عمل في الخارج، إذ لا يزال النشاط الاقتصادي بطيئا، حيث تعرقله عدة عوامل منها استمرار تقلص الوجود الدولي والوضع الأمني الذي لا يزال غير مستتب نسبيا. وفي حين أقر البرلمان تشريعا لإقامة نظام للتفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة، لا يوحد بعد أي تشريع ينظم الخلافات بين المصالح الخاصة المتنافسة.

٥٣ - وتبلغ الميزانية الحالية للحكومة حوالي ٧٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بالمقارنة بـ ٥٣,١ مليون دولار للسنة ٢٠٠٢/٢٠٠١؛ ويُقدر المستوى السنوي للدعم الدولي أو الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين بأكثر من ١٩٠ مليون دولار للسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وتعتمد الحكومة على الأولويات المحددة في الخطة الوطنية للتنمية في التخطيط للميزانية الوطنية التالية. وقد أقر مجلس الوزراء برنامجا لتحقيق الاستقرار يتضمن أنشطة تلبي الاحتياجات الملحة للسكان خلال الـ ١٨ شهرا القادمة، وتترك أثرا سريعا على المجتمعات المحلية في الريف وعلى توليد فرص العمل.

٥٤ - استندت الجهود المباشرة والطويلة الأجل التي بذلتها الحكومة إلى الدعم الذي قدمته البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والبنك الدولي، والدول الأعضاء، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٥٥ - ويهدف برنامج الانتعاش والعمالة والاستقرار للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية في تيمور - ليشتي، الذي وضعته الحكومة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى توفير فرص العمل لأكثر الفئات ضعفا في المجتمع. وتواصل وكالات الأمم المتحدة تشجيع مزيد من التيموريين الشرقيين على العودة من إندونيسيا، ومساعدة العائدين إلى البلد من خلال عدة أساليب منها إعادة توحيد الأطفال مع أسرهم. ورغم التخفيض التدريجي في عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنها لا تزال ملتزمة بالعمل مع السلطات الوطنية لوضع التشريعات الداخلية وتطوير المؤسسات المناسبة لتلبية احتياجات العائدين. كما ستعمل المفوضية مع السلطات لضمان حصول التيموريين الشرقيين الذي يبقون في إندونيسيا على الجنسية الإندونيسية، بما في ذلك حق الحصول دون تمييز على وثائق التسجيل وأوراق الهوية.

٥٦ - كما تقدم منظومة الأمم المتحدة المساعدة لبرنامج دعم الانتقال، الذي يركز على الحد من الفقر، وأصول الحكم، وبناء القدرات، وإدارة النفقات والسياسات، وتنمية القطاع الخاص. وتمشيا مع الارتباط الذي أنشأته الخطة الوطنية للتنمية بين إصلاح البنية الأساسية والتنمية الوطنية، تم إحراز تقدم كبير في إصلاح إمدادات الكهرباء في تيمور - ليشتي، وميناء ديلي، والطرق على مستوى البلد. وبُذلت جهود أخرى من بينها تقديم الدعم لإجراء أول تعداد وطني للسكان، وحماية التراث والمعمار الوطني، وإنشاء مركز ثقافي وطني ومركز للدوائر العلمية في ديلي. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من الوكالات المعنية تقديم المساعدة للحكومة في تحسين المقررات الدراسية وتوفير التدريب، وبخاصة في مجالات العلوم والصحة والبيئة.

٥٧ - وبدعم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، عقدت الحكومة مؤتمرا يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس في ديلي بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتزم تيمور - ليشتي أن تقدم إلى الأمم المتحدة، أثناء احتفالها بالاستقلال في أيار/مايو ٢٠٠٣، تقريرا عن وضع البلد فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا - الجوانب المالية

٥٨ - قدمت إلى الجمعية العامة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/57/689)، التي أعدت وفقا لخطتي لتقليص قوام البعثة. وفي ضوء اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، ستُقدم إلى الجمعية العامة ميزانية منقحة تعكس التغيير في الاحتياجات خلال الفترة، لكي تنظر فيها الجمعية أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والخمسين.

٥٩ - وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، عن الفترة منذ إنشاء البعثة، ١١٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، في التاريخ نفسه، ٩٢١,٦ ١ مليون دولار.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٦٠ - تحقق الكثير خلال السنة التي انقضت منذ إنشاء البعثة داخل جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية. وتطويرا للأسس التي أرسيت أثناء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، تتولى الإدارة العامة والشرطة التيمورية مستويات متزايدة من المسؤولية بدرجة متزايدة من الثقة. واستمر تطور العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وتم إحراز قدر كبير من التقدم نحو تعيين حدودهما المشتركة ووضع ترتيبات مستدامة لإدارتها. غير أنه

لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه، وسيكون استمرار مساعدة المجتمع الدولي أمرا بالغ الأهمية في تمكين تيمور - ليشتي من النجاح في مواجهة التحديات السياسية والعملية والأمنية الخطيرة التي تنتظرها.

٦١ - ومن الواضح أنه سيلزم بذل المزيد من الجهود الثنائية إلى جانب المساهمة المقدمة من البعثة وبعد انتهائها، في مجالات من قبيل بعض القطاعات المعينة في الإدارة المدنية؛ والعملية القضائية لمعالجة الجرائم الخطيرة التي ارتبكت عام ١٩٩٩ وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛ واستمرار تطوير قوة شرطة احترافية متجردة من الصيغة السياسية؛ والتعاون في مسائل الدفاع والأمن. وإنني أحث حكومات البلدان التي يوجد بها المتهمون بارتكاب جرائم خطيرة على بذل كل الجهود الممكنة لضمان وصول يد العدالة إلى هؤلاء الأشخاص. كما سيلزم أيضا مواصلة تقديم المساعدة الإنمائية التقليدية.

٦٢ - ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متجددة لتلبية هذه الاحتياجات، ولتمكين قادة البلد من مواصلة جهودهم لبناء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والسلام والتعاون مع البلدان المجاورة وتحقيق التنمية الاقتصادية مع التضامن الاجتماعي والعدالة.

٦٣ - وفي سياق عملية التقليص المطرد للقوام، أنشأت البعثة فرقة عمل لتصفية البعثة برئاسة ممثلي الخاص للمساعدة في وضع توصيات كي تنظر فيها الهيئات المختصة في الوقت المناسب.

٦٤ - وقد أظهر مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، أنه لا يزال مصمما على تقديم الدعم اللازم لنجاح تيمور - ليشتي في الأجل الطويل. وقد يرغب مجلس الأمن في أن يظهر مرة أخرى التزامه بإكمال المهام التي قطعت شوطا طويلا في تيمور - ليشتي بأن يجدد ولاية البعثة لسنة أخرى حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وسيواصل العنصر المدني والشرطة والعنصر العسكري في البعثة الاضطلاع بالمهام المحددة في خطة تنفيذ ولاية البعثة، ضمن الجداول الزمنية المعدلة للتقليص على النحو الوارد في هذا التقرير؛ وترد في الفقرات من ٣٨ إلى ٥١ أعلاه الاستراتيجية المقترحة للعنصر العسكري. ووفقا لتشديد مجلس الأمن، في قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢)، على الأهمية البالغة للتعاون مع إندونيسيا، سيواصل مكتب البعثة في جاكرتا تيسير اتصالات البعثة مع السلطات الإندونيسية، مع المساهمة في الوقت ذاته في تطوير العلاقات بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي.

٦٥ - وأود أن أشيد بالجهود المخلصة التي بذلها ممثلي الخاص والعناصر المدنية والعسكرية والشرطية في فريقه، بما في ذلك متطوعو الأمم المتحدة الذين اسهموا إسهاما استثنائيا في عمل البعثة؛ كما أود أن أعرب عن تعازي الحارة لأسر عناصر حفظ السلام الذين قدموا أرواحهم في تيمور - ليشتي خلال الشهور الستة الماضية.

المرفق الأول

فريق الدعم المدني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

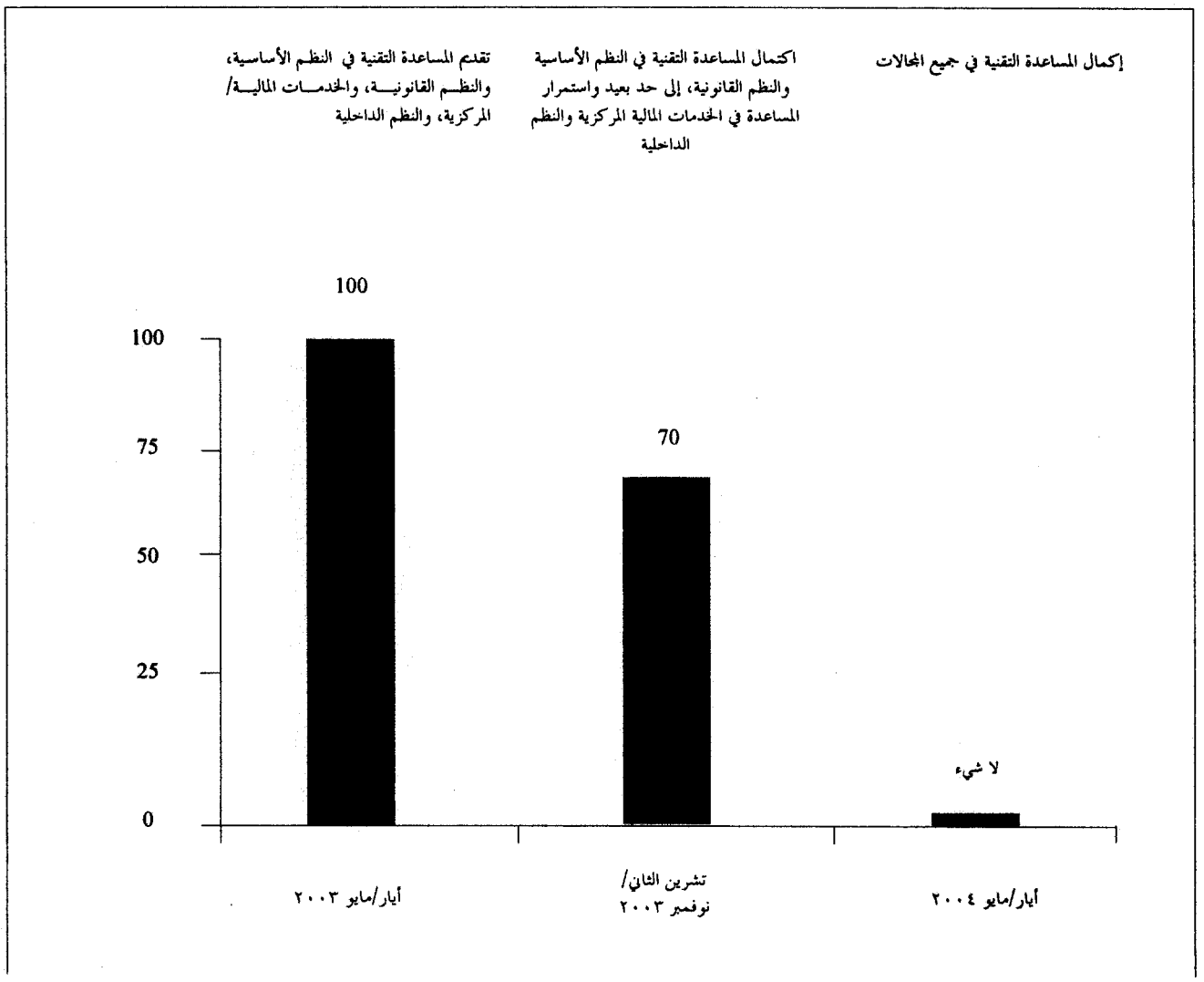

المرفق الثاني

قوام شرطة الأمم المتحدة وشرطة تيمور - ليشتي خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

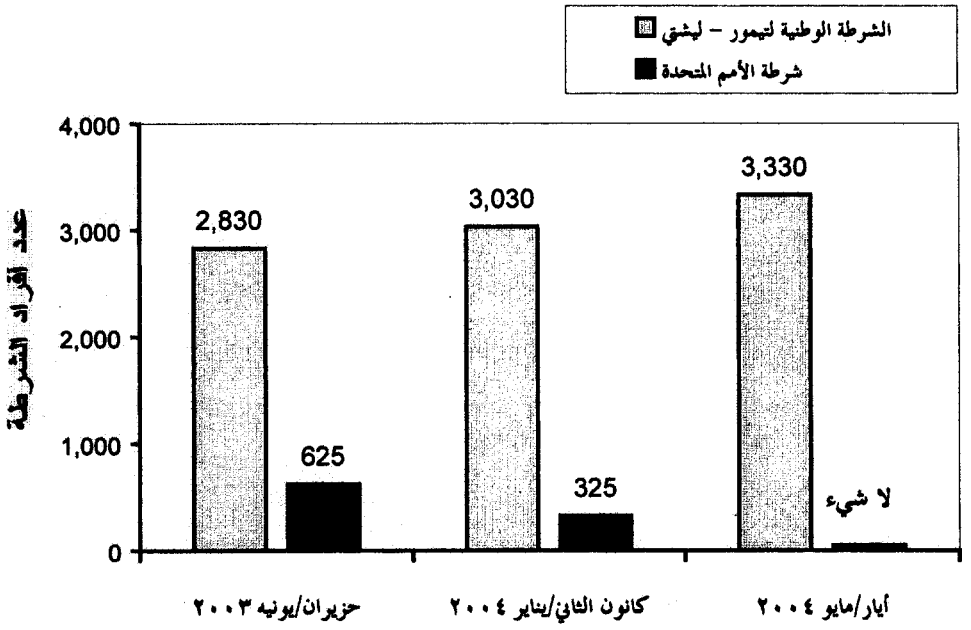

المرفق الثالث

العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

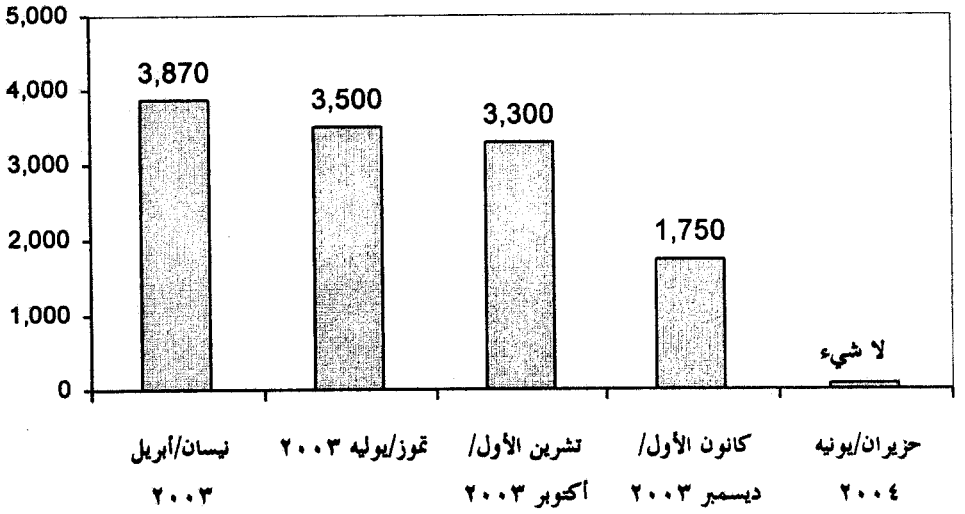

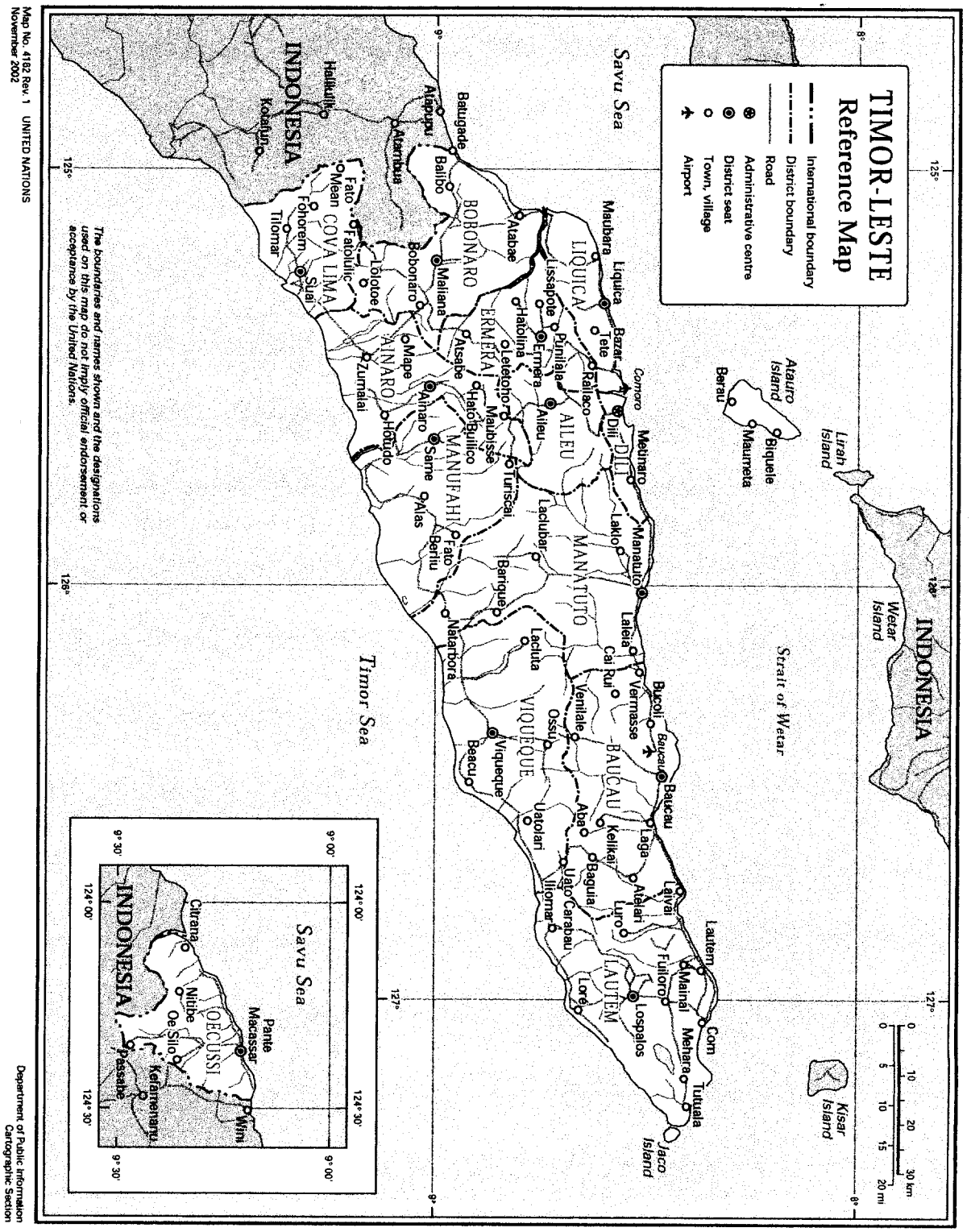

Map No. 4182 Rev. 1 UNITED NATIONS
November 2002

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Department of Public Information
Cartographic Section